النقطة الرابعة فى برنامج ترومان

لمحرر الأهرام الزراعى

أوفدت الحكومة الأمريكية ثلاثة من كبار رجال وزارة الزراعة فيها لزيارة البلدان التى يتسع مجال النهوض بها اقتصاديا ، وذلك للتشاور مع حكومات هذه البلدان فى الخطة التى تتبع لتحقيق «النقطة الرابعة من برنامج ترومان» وهؤلاء الرجال هم الدكتور ر . ا . مور رئيس فرع التعاون الفنى بمكتب الصلات الزراعية الأجنبية ، والدكتور بول كيفر بمصلحة الخدمة الاقليمية ، والدكتور ا . هـ موز من بمصلحة الأبحاث الزراعية وقد وصل هؤلاء الثلاثة إلى مصر واتصلوا بذوى الشأن فى الحكومة المصرية . وقد حضروا إلى وزارة الزراعة مع اثنين من رجال السفارة الأمريكية غداة وصولهم وعقد اجتماع برياسة معالى وزير الزراعة حضره كبار رجال الوزارة ، ودارت المناقشة حول هذه المهمة وأهدافها ، وأعقبت ذلك اجتماعات أخرى لوضع برنامج وافٍ لهذا الغرض ، ويجدر بنا موافاة القراء ببعض تفصيلات هذه المهمة .

تفصيلات المهمـــة

أخذت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٣٩ تدرج فى ميزانيتها اعتمادات تصرف منها فى تقديم مساعدات فنية لدول أمريكا اللاتينية ، تحقيقا لمبدأ « سياسة حسن الجوار » والفائدة التى تعود على الولايات المتحدة من ذلك هى مساعدة هذه البلدان على رفع مستوى المعيشة لشعوبها ، فيتسع بذلك مجال تصريف المنتجات الأمريكية فيها ، كما أن هذه المساعدات تؤدى إلى خفض نفقات الإنتاج للحاصلات التى تزرعها هذه البلدان ومن بين هذه الحاصلات ما تستورده أمريكا لأنه لا يزرع فيها . وقد رأى الرئيس ترومان أن هذه السياسة واجبة الاتباع فى البلاد المتأخرة اقتصـــاديا ، وأطلق على مشروعه فى ذلك اسم « النقطة الرابعة » . والقصد بهذه السياسة مد المساعدات الفنية لمثل هذه البلاد ، حتى يرتفع مستوى المعيشة فيها ، فيزداد بذلك تصريف السلع الأمريكية واستثمار رءوس الأموال والخدمات فيها ، كما أن الرخاء الاقتصادى هو أفضل سلاح

للحد من انتشار المبادىء الهدامة . وقد اعتمد البرلمان الأميركى فى ميزانية السنة المالية الحالية التى تنتهى فى أول يوليه المقبل ، ربع مليون دولار للمنح الخاصة بالمعونة الفنية لدول نصف الكرة الشرقى ، وليس هذا المبلغ إلا مقدمة لاعتمادات أكبر فى ميزان العام القادم .

وتختلف الوسائل التى تتبع فى تقديم المعونة الفنية ، فمن ذلك أن الحكومة الأمريكية تقبل أن تعمل على تدريب موظفى البلدان الأجنبية فى المصالح التابعة لوزارة الزراعة لمدة سنة ، وتتكفل بنفقات انتقالات هؤلاء الموظفين داخل الولايات المتحدة ، كما تصرف لكل منهم حوالى ١٥٠ دولاراً فى الشهر لنفقات المعيشة ، وهى ترمى بذلك إلى أن تزيد من خبرة هؤلاء الموظفين لخدمة بلادهم فى الناحية الفنية التى يعملون فيها ، وهى كذلك تعمل على تسهيل التحاق الطلبة بالمعاهد والكليات الزراعية ، كما أنها توفد رجالها الفنيين للعمل فى الحكومات الأجنبية ، على أن تصرف هذه الحكومات لهم المرتبات التى يتقاضاها موظفوها الوطنيون ، وتتكفل الحكومة الأمريكية بصرف مرتبات إضافية تعويضاً لهم عن العمل فى خارج بلادهم ، وتشترك الحكومة الأمريكية مع حكومات البلدان الأجنبية فى القيام ببعض البحوث الفنية ، وتعمل على تزويد هذه البحوث بما يلزمها من مال أو معدات أو خبراء ، وهى أيضا تتبادل مع الحكومات الأجنبية الأساتذة والخبراء والمطبوعات الفنيـــة ، كما أنها تعضد المشروعات التى تنهض بالحالة الاقتصادية فى البلاد الأجنبية ، سواء من الناحية الفنية ، أو بمنح تسهيلات خاصة لاستثمار الأموال الامريكية الخاصة فيها ، أو بالتوصية على منح قروض دولية لتنفيذ هذه المشروعات . وتؤكد الحكومة الأمريكية أنها لاترمى بالمعونة الفنية إلى كسب نفوذ خاص فى البلاد التى تمنحها هذه المعونة ، كما أنها لاتؤدى هذه المعونة إلا بالاتفاق التام والتعاون المتبادل مع الحكومات التى يعنيها ذلك الأمر .

هذا وقد تنبه المجلس الاقتصادى للأمم المتحدة إلى أهمية إسداء المعونة الفنيـــة للبلاد التى يتسع مجال نهوضها الاقتصادى .